الانتقال الى نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات واللامركزية المالية والادارية

المؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام «الدورة الثانية»

رئيس دائرة الحكم المحلي:

الحكم المحلي واسع الصلاحيات هدف استراتيجي للمؤتمر

الدائرة تهدف الى توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار

■ الحكم المحلي هدف استراتيجي غير قابل للمزايدة والمناكفة السياسية، والكل مطالب بالتعاطي معه من منظور وطني متجرد عن الأجندة والمصالح الحزبية الضيقة.

هذا ما قاله لـ«الميثاق» الأخ علي محمد المقدشي عضو الأمانة العامة رئيس دائرة الحكم المحلي بالمؤتمر والذي تحدث حول أبعاد ومدلولات استحداث دائرة الحكم المحلي بالاضافة الى طبيعة أنشطتها ومهامها العامة وأهم القرارات والتوصيات التي ستتمخض عنها الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع في حصر المزيد من الإنجاز على صعيد الحكم المحلي وتعزيز المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار.

لقاء «الميثاق» مع المقدشي إطلالة مهمة على طبيعة التوجه القادم جديرة بالوقوف أمامها.. فإلى ما جاء في اللقاء..

لقاء/يحيى نوري

■ لماذا وجود دائرة الحكم المحلي بالأمانة العامة للمؤتمر؟

– هذا سؤال لا يعكس -معذرةً- إدراك واضعه لأدوار المؤتمر في تعزيز المشاركة الشعبية الواسعة، وهي أدوار مشهودة كان له أن تبنّاها منذ قيامه في الـ٢٤ من اغسطس ١٩٨٢م.. وكانت ومازالت تمثل قضية رئيسية ومحورية وقفت أمامها معظم دورات مؤتمراته العامة، بل إن العديد من هذه الدورات قد جعلت من المشاركة الشعبية الواسعة عنواناً وشعاراً عريضاً لها، وهذا أمر يؤكده أيضاً شعار الدورة الثانية الذي شدد على اللامركزية وهو تعبير صريح عن أن المؤتمر يواصل جهوده باتجاه بلوغ الحكم المحلي واسع الصلاحيات..

■ قصدنا من السؤال التعرف على طبيعة عمل الدائرة الجديدة وليس جهود المؤتمر في المشاركة الشعبية؟

– الدائرة تعد واحدة من الدوائر المتخصصة في الأمانة العامة والمعنية بتنفيذ وبلورة قرارات وتوصيات التكوينات القيادية العليا وعلى رأسها بالطبع المؤتمر العام واستحداث هذه الدائرة إيمان المؤتمر الشعبي العام.. بالانتقال الى الحكم المحلي واسع الصلاحيات.. ولا ريب أن الدائرة سوف تجعل كافة الموضوعات المرتبطة بالحكم المحلي من أبرز مهامها ومسؤولياتها وكذا القيام برصد مختلف المشكلات التي تعتور توجهات توسيع المشاركة الشعبية وبما يعمل على جعل الدائرة مكوناً مهماً وأساسياً في عملية تشخيص المشكلات واقتراح المعالجات الناجعة لها وفق رؤى علمية.

الدورة الثانية محطة مهمة لاستشراف المستقبل

برامج مختلفة

■ دور كهذا يتطلب إمكانات فنية وبحثية واستشارية كبرى.. هل ستكون جميعها في متناول الدائرة؟

– كما تعلمون أن الدائرة تكوين جديد تم استحداثه، وهي في طور استكمال مهام العملية التأسيسية كما نص على ذلك قرار إنشائها، وبعد ذلك لابد من وضع البرامج والتصورات التي يمكن ان نقوم بها الى جانب الدوائر المتخصصة الأخرى.

التأسيس

■ هل هذه العملية تحتاج الى وقت طويل؟

– الدائرة القانونية تقوم باستكمال متطلبات التأسيس من الناحية الهيكلية واللوائحية، ونحن حريصون على مدها بكافة المعلومات والمقترحات التي من شأنها أن تساعدها على تحقيق الهدف من انشائها.

أرضية قوية

■ هل ستتفق هيكلة الدائرة مع طبيعة نشاطها القادم أم أنها عملية لا تختلف عن الهيكلة في الدوائر الأخرى؟

– الدوائر المتخصصة بالأمانة العامة جميعها تمتلك بُنى تنظيمية ولائحية تنظيم أنشطتها وفعالياتها ، وهي تتفق على مستوى كل دائرة بطبيعة المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتق هذه الدائرة.. ونأمل أن تمكّن هذه البنى الارضية الدائرة من القيام بتنفيذ المهام والمسؤوليات الموكلة اليها.

تداخل

■ البعض يرى أن هناك تداخلاً في النشاط المأمول أن تقوم به دائرة الحكم المحلي ودائرة الإدارة والخدمات.. ما تعليقكم؟

– قد لا يسلم أي عمل أو نشاط من التداخل او التجاوز لطبيعة المهام والانشطة المحددة له، وهذا أمر إن حدث فإن المعنيين بإعداد عملية البناء التنظيمي لدائرة الحكم المحلي مطالبون بوضع هذا القول في الاعتبار حتى لا يحدث أي تداخل في نشاط عملنا مع الدوائر الأخرى.

تواصل واتصال

■ التحول الى الحكم المحلي يتطلب من الدائرة دوراً فاعلاً على مستوى مختلف الأطر الجغرافية.. هل دور كهذا بإمكان الدائرة أن تقوم به؟

– أولاً جميع الدوائر المتخصصة بالأمانة العامة والتي قد تتجاوز العشرين جميعها تقوم بالعديد من المهام والمسؤوليات التنظيمية من خلال التواصل والاتصال الدائم مع الأطر التنظيمية القاعدية على مستوى فروع المؤتمر بالمحافظات والمديريات، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن يكون هناك مسؤولون عن دائرة الحكم المحلي في مختلف هذه الأطر في المحافظات والمديريات شأنهم في ذلك كشأن مسؤولي مختلف القطاعات التنظيمية الأخرى.

لجنة متخصصة

■ هذا يدعونا الى السؤال عما إذا كان هناك لجنة علمية متخصصة ستتبع دائرة الحكم المحلي؟

– سؤال مهم فهناك لجان متخصصة لكل دائرة وعلى مستوى كل قطاع، ونحن في دائرة الحكم المحلي نحرص على إيجاد لجنة متخصصة من الكفاءات والكوادر المتخصصة في مجال الإدارة والحكم المحلي للاستعانة بهم، وإن شاء الله سيتم تشكيل هذه اللجنة قريباً وبما يتفق مع طبيعة المهام والمسؤوليات القادمة.

مؤتمر «المحليات» فرصة لتجاوز المعوقات التي تعترض التجربة

انطلاقات مهمة

■ إذاً ما الذي تتطلعون أن تحققه الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع من تحولات جديدة على صعيد الحكم المحلي؟

– الدورة الثانية للمؤتمر السابع ووفقاً للمعطيات الراهنة على مستوى الساحة الوطنية ووفقاً للتطلعات الحكيمة للقيادة السياسية وعلى رأسها فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام، سوف تقف أمام قضية الحكم المحلي كقضية مهمة في راس الأجندة الوطنية والملفات التي يتطلبها الراهن والمستقبل، وأعتقد أن الدورة ستمثل إضافة مهمة وأساسية لكافة الجهود باتجاه بلوغ الحكم المحلي واسع الصلاحيات.

ولاشك أن هذا أمر تؤكده بقوة مضامين كلمة فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام خلال اللقاء التشاوري الذي عقد مؤخراً مع مختلف القيادات الوطنية السبت قبل الماضي والذي جدد فيه فخامة الرئيس ان المرحلة القادمة ستشهد المزيد من التطورات الايجابية في مجال الحكم المحلي.

المجالس المحلية

■ تتواصل هذه الأيام عملية الإعداد والتهيئة لعقد مؤتمر المجالس المحلية.. في نظركم ما المطلوب من هذا المؤتمر اتخاذه على صعيد الحكم المحلي؟

– أولاً وجود مؤتمرات عامة للمجالس المحلية يتم عقدها بصورة سنوية، واحدة من الاشراقات التي تعكس حرص القيادة السياسية على السير نحو الحكم المحلي بخطوات مدروسة ومحكمة، وهذا أمر سوف يتعزز خاصة وأن المؤتمر العام القادم للمجالس المحلية سوف تسبقه مؤتمرات محلية على مستوى المحافظات، وهذا يعني أيضاً ان هذه المؤتمرات الفرعية ستشخص بدقة متناهية مختلف المشكلات وستقدم آراءها وتصوراتها الى المؤتمر العام الذي سيعقد بالطبع لاحقاً.. وأتطلع كرئيس لدائرة الحكم المحلي أن تكون قضايا وموضوعات المؤتمر العام المحلية أكثر قدرة على التطرق الى قضايا وموضوعات ومشكلات أكثر إلحاحاً وبصورة تضمن الخروج بالمعالجات الناجعة لعملية توسيع المشاركة الشعبية على صعيدي المديريات والمحافظات.

وأن تجسد قراراتها توجهات القيادة السياسية في هذا الجانب.■

شعارات المؤتمرات العامة للمؤتمر النص النظري والواقع العملي

■ بداية نزف أغلى التحايا للوطن الغالي الذي بزغت شمسه صباح الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م لتضيئ سماء الدنيا وتبدد ظلام الرجعية والتخلف وتعلن عهداً جديداً للجسد الواحد.. لوطن هو أصل الحضارات الإنسانية ومنبعها وطن أجداد وأصل العرب ومناصري الدعوة الإسلامية..

سلام لك أيها الوطن لأنك من تمنحنا شرف الانتماء للبلد لنضعه وساماً على رؤوسنا ومعلماً نستنير به.. وعلى ظهرك في الجبل والسهل والوادي والشاطئ ننعم بخيراتك ونمارس حقوقنا كاملة.

وعرفاناً ووفاءً لك أيها الوطن نجدد عهدنا لك ونوفي به على مر الزمن، بالولاء لك بعد الله عز وجل ..وستكون دماؤنا مبذولة- نحن أعضاء المؤتمر ومعنا بقية أبناء الشعب المحبين لك- للدفاع عن سيادتك واستقرارك.. وذلك ما اعتدته من المؤتمر منهجاً وسلوكاً وقيادةً وأعضاءً بتجسيد مفاهيم الوسطية والاعتدال واحترام الدستور والقوانين وعدم الخروج عليها والتصدي لمن يخل بالثوابت الوطنية.. وشاهد ما نقوله لايحتاج إلى تعريف، لأن بصماته بالمنجزات التي تحققت للوطن وأبنائه ولمختلف مجالات الحياة «سياسية، اقتصادية، تنموية.. الخ» ظاهرة للعيان على كل جزء في الوطن.. إلاّ أنه وفي سبيل التذكير سنتحدث بمقتطفات عن الشعارات التي انعقدت تحت لوائها كل دورة من دورات المؤتمر العام لتتضح الدلالات لكل شعار من تلك الشعارات والتي صيغت بأحاسيس وروح وطنية قبل أن تكون تنظيمية والتي روعي عند صياغتها مواكبة المنجزات والمستجدات على مستوى الساحة.. وحقائق ذلك تستشف من معنى كل شعار ومقارنة بالظرف والزمان الذي صيغ خلاله ونورد ذلك وفقاً للآتي:

ناصر العطار●

– انعقد المؤتمر العام الأول بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٨٢م تحت شعار «من أجل ميثاق وطني يجسد عقيدة الشعب وأهداف الثورة» ومدلولاته هي احترام رأي الشعب الذي عبر عنه في اقرار دستور العمل السياسي وهو الميثاق الوطني.

– أما المؤتمر العام الدورة الثانية أغسطس ١٩٨٤م فقد انعقد تحت شعار «لا حرية بلا ديمقراطية ولا ديمقراطية بلا حماية ولا حماية بدون تطبيق سيادة القانون» وهذا الشعار الذي أقره المؤتمر ليكون شعاره الدائم بموجب نص المادة (١٠) من النظام الداخلي، كما اعتبر شعار المؤتمر العام الثالث الذي عقد في اغسطس ١٩٨٦م، ومدلولاته حينها وحتى اليوم وفي المستقبل هو شعار «الحرية والكرامة».

– أما المؤتمر العام الرابع والذي عُقد في شهر نوفمبر ١٩٨٨م فكان شعاره بما يتواكب مع المستجدات بالتحضير لقيام الوحدة اليمنية ونصه «المشاركة الشعبية على طريق الديمقراطية والتنمية والوحدة اليمنية».

وهذا الشعار جُسِّد حرفياً على أرض الواقع بالوحدة وإقرار التعددية السياسية واعتماد الديمقراطية للتداول السلمي للسلطة.. وعندما خرج الانفصاليون عن هذا النهج وعن الدستور عمل المؤتمر إلى جانب القوات المسلحة والأمن وكافة أبناء الشعب للتصدي لهم وتخليص الوطن من شروره.

– انعقد المؤتمر العام الخامس- يونيو ١٩٩٥م تحت شعار «انطلاقة جديدة لتطوير البناء التنظيمي وتعزيز الديمقراطية وبناء اليمن الحديث» وبه انعقدت الدورة الثانية أغسطس ١٩٩٧م، وتجسد على أرض الواقع بتحديث البناء الداخلي للمؤتمر بإنشاء أطر وتكوينات على المستوى القاعدي والقيادي كما تجسد ذلك في برامج المؤتمر الانتخابية والسياسية.. ويعتبر إعلان الحياة السياسية الآمنة المعتمدة على المدنية والتي لايسودها العنف.

– أما الشعار الذي رسمه وأقره المؤتمر كمنطلق لأعماله والذي نصه «معاً على طريق التنمية وترسيخ الوحدة الوطنية والممارسات الديمقراطية».. «معاً نحو مواصلة مسيرة التطور الديمقراطي والتنموي»..

وهو الشعار الذي انعقد تحته وفي ظله المؤتمر العام السادس لدورته الأولى يونيو ١٩٩٩م، والثانية اغسطس ٢٠٠٢م وكذا المؤتمر العام السابع لدورته الأولى ديسمبر ٢٠٠٥م والثانية دورتنا الحالية مايو ٢٠٠٩م.

وهو شعار العمل المستقبلي للمؤتمر لسنوات قادمة.

وأخيراً ان من يطلع ويعين محبة للوطن ومتجردة عن العواطف والولاءات الضيقة سيجد أن المؤتمر راسخ كالجبال بشعاراته وأهدافه ولا مجال لتصديق التقولات التي تنتهجها بعض العناصر.

قال الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه: «أما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض».. وقوله: «رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه» صدق الله العظيم. ■

* رئيس دائرة الشئون القانونية

أبناء البيضاء يعلنون هيئة شعبية للدفاع عن الوحدة

• مخططات التآمر ومحاولات التأزيم تستوجب الاصطفاف الوطني

امين محلي البيضاء: سندافع عن الوحدة بالصوت والبندقية ولن نبخل بقوافل الشهداء

• ابناء مكيراس: سنكون درع الوحدة حتى لو انعدمت التنمية فالوحدة اغلى

رئيس الهيئة: سنواجه اعمال التخريب ودعوات الانفصال اليائسة

عبدالولي المذابي

■ مبادرة وحدوية جديدة تضاف إلى الرصيد الوحدوي لأبناء محافظة البيضاء الذين أعلنوا أمس عن تشكيل الهيئة الشعبية للدفاع عن الوحدة في اجتماع موسع ضم العديد من الفعاليات الاجتماعية والمشائخ والأعيان وأعضاء مجلس النواب، وشخصيات سياسية تنتمي لأحزاب مختلفة، يجمعها هدف واحد هو الحفاظ على الوحدة من أية محاولات للنيل منها، والتصدي للمخططات التخريبية التي تمارسها العناصر المأزومة في بعض المناطق.

وخلال الاجتماع انتخب المشاركون هيئة إدارية للهيئة برئاسة الأخ امين جمعان، والشيخ أحمد صالح القيسي نائباً للرئيس، والأخ سالم الوحيشي أميناً عاماً للهيئة.

وفي تصريح لـ«الميثاق» أكد رئيس الهيئة الشعبية للدفاع عن الوحدة بمحافظة البيضاء الأخ أمين جمعان أن كافة الفعاليات الاجتماعية والسياسية ورجال الأعمال بالمحافظة يعبرون عن إدانتهم الشديدة لأعمال التخريب ودعوات الانفصال التي يروج لها بعض المأزومين وضعفاء النفوس، والمحاولات اليائسة للمساس بالوحدة الوطنية.

مشيراً إلى أن أبناء محافظة البيضاء يستنكرون هذا الحراك التخريبي التآمري الجبان، ويؤكدون مساندتهم للقيادة السياسية في الحفاظ على الوحدة واستعدادهم لبذل الدماء من أجلها.وقد تخلل اللقاء عدداً من الكلمات من قبل المشاركين أكدت في مجملها أن محافظة البيضاء تجسد في تقسيمها الإداري المعنى الحقيقي للوحدة بما فيه من تعايش بين أبناء الوطن الذين تجاوزوا التقسيمات الشطرية، ليرتقوا بإنجاز ٢٢ مايو ١٩٩٠م إلى حالة متفردة من السلوك الوحدوي.

من جانبه أكد أمين عام المجلس المحلي لمحافظة البيضاء الخضر ناصر العزاني استعداد أبناء البيضاء لبذل التضحيات وكل ماهو غال ونفيس من أجل الحفاظ على الوحدة التي وصفوها بأنها رمز الكرامة لأبناء الشعب اليمني، منوهاً بأن مناضلي البيضاء كانوا سباقين للدعم بالدم والمال لثورتي سبتمبر وأكتوبر والدفاع عن الوحدة، سيظلون مدافعين عن هذا الانجاز التاريخي الخالد، ولن يتهاونوا مع أية محاولة للمساس بوحدة الوطن وأمنه واستقراره.

مشيراً إلى أن المشاركين في اللقاء الموسع لتشكيل هيئة شعبية للدفاع عن الوحدة ماهم إلا رموز لأبناء المحافظة ومن خلفهم تأييد واسع من جميع أبناء المحافظة، وما دفعهم لهذا اللقاء إلا شعورهم بأن هناك من يريد أن يكرر محاولة شق الصف الوطني من العناصر التخريبية المأجورة، فلبوا نداء الوطن وقاموا بهذه المبادرة لتشكيل الهيئة الشعبية للدفاع عن الوحدة بمحافظة البيضاء، لمواجهة دعوات الانفصال بالرفض، وإن لم يردع أصحابها فسنواجههم بالبندقية، وسنقدم قوافل من الشهداء من أجل الوحدة كما قدمناها من قبل.

أبناء مكيراس كانوا مشاركين أيضاً بحماس وحدوي منقطع النظير، وقد التقينا الشيخ محمد سالم العسيلي عضو المجلس المحلي لمحافظة البيضاء الذي أكد أن مديرية مكيراس كانت بوابة النصر كما وصفها فخامة رئيس الجمهورية، وقدمت قوافل من الشهداء من أجل الدفاع عن الوحدة اليمنية، ومازالت حتى الآن وستظل متمسكة بوحدة الوطن، ولن يسمح أبناؤها لأي كان بالتفريط في الوحدة أو الإساءة إليها.وأشار العسيلي إلى أن مديرية مكيراس ذات كثافة سكانية كبيرة، وتحتاج إلى اهتمام خاص بالوضع التنموي فيها، ولكن أبناءها لن يسمحوا لأي شخص أو جهة أن يستخدم ضعف الجوانب التنموية كمبررات لأطلاق دعوات انفصالية، ولكن يجب إعطاء الجانب التنموي مزيداً من الاهتمام في كل المديريات والمحافظات.

وأكد العسيلي أن أبناء مكيراس سيكونون درع الوحدة حتى لو انعدمت التنمية، فالوحدة أغلى وأبقى. منوهاً إلى أن الدفاع عن الوحدة ليس مسئولية الهيئة وحدها كما أنه ليس مسئولية محافظة بعينها بل مسئولية كل أبناء الوطن المخلصين.

– من جانبه قال الأخ علي عبدالله فرحان عضو اللجنة الدائمة المحلية- مديرية مكيراس: إن الرسالة التي تريد الهيئة الشعبية للدفاع عن الوحدة إيصالها هي أن الوحدة اليمنية ليست ملكاً لأفراد او أحزاب، بل هي ملك لكل حركات النضال الوطني على مر العصور، وقد تحقق هذا الانجاز بعد عناء كبير تحت قيادة المناضل علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، ومع كل الشرفاء والمخلصين من أبناء اليمن، وأنا أطالب هنا القيادات السياسية بتحمل مسئولياتها أمام الوطن، وأن يكبروا فوق المصالح الشخصية، وتطبيق النظام والقانون.

وأضاف: مايحدث الآن من اشكاليات هو بسبب الخلافات السياسية والمكايدات بين الأحزاب والذي يدفع ثمنها الوطن والمواطن.. هناك شخصيات لم يكن لها أي وزن في المحافظات الجنوبية، ولكن صار لها شأن اليوم بسبب تلك الإشكاليات والاختلالات الحاصلة في بعض المناطق.. والحل سيكون فقط بتطبيق القانون والنظام على الجميع دون تفريق أو تمييز.

وفي ختام اللقاء الموسع للهيئة الشعبية للدفاع عن الوحدة بمحافظة البيضاء أصدر المشاركون بياناً مهماً فيما يلي نصه:

الحمد لله القائل: «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولاتفرقوا» صدق الله العظيم

■ ببالغ الحزن والأسى وبعظيم الأسف.. تابعت الفعاليات الجماهيرية وقيادات المجالس المحلية والشخصيات الاجتماعية وكافة أبناء محافظة البيضاء.. تداعيات الأحداث التخريبية الأخيرة والتطورات السلبية الخطيرة التي شهدتها عدد من مناطق ومحافظات جنوب الوطن وطالت الممتلكات الخاصة والعامة وذهب ضحيتها الأبرياء الآمنون من المواطنين وأفذاذ الأمن والشرطة.. والتي تتوارى خلف ذرائع واهية ودعاوي مطلبية مرتجلة.. تقف وراءها أيادٍ ملوثة بالعمالة والارتهان من المأجورين المرتزقة وشرذمة الردة والانفصال.

وإننا إذ نعرب عن إدانتنا الشديدة واستنكارنا الكبير لهذه الأعمال التخريبية والفعل الجبان لنؤكد على حجم المؤامرة التي يتعرض لها الوطن وما يحاك من تامرات حاقدة ضد وحدتنا المباركة والثورة والجمهورية والمحاولات الرامية لهز الاستقرار وإعاقة مسيرة التنمية.. وإذكاء روح السالالية والمناطقية ونشر ثقافة الكراهية.. إن ما يمر به الوطن من مخططات التامر والمحن ومحاولة التأزيم والتخريب وإيقاد الفتن والخروج على دستورية الدولة والمساس بالوحدة الوطنية لهو مدعاة حقيقية لوجوب الاصطفاف الوطني من قبل كامل القطاعات والفعاليات والشرائح الاجتماعية والتعبيرات المؤسسية النقابية والمهنية والمنظمات الجماهيرية والمثقفين وكافة أبناء الشعب.. خلف القيادة السياسية الحكيمة لمواصلة مسيرة البناء والتحديث وتعزيز المكاسب والانجازات المحققة وترجمة الغايات الوطنية في التقدم والتنمية.

يا أبناء شعبنا اليمني العظيم:

على مر السنين وفي الحاضر المعاصر والماضي من الزمن الغابر ضرب اليمنيون أبرز صور التلاحم الشعبي وأروع سجلات الانتصار مجسدين واحدية الانتماء شرفاً في التضحية ومجداً لمعاني الوطنية وروحاً تنبض بعبق الحضارة اليمنية في ظل وحدة الأرض والإنسان.. متغلبين على مؤامرات التفرقة وظلام الجهل وكهنوت الإمامة وقهر الاستعمار.

مدركين أن يمن الوحدة والديمقراطية قد أعطى الجميع مساحة حرة للتعبير والمشاركة وأن الوحدة المباركة والتي ظلت حلماً يراود اليمنيين وتحققت على يد القائد الزعيم/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ستظل محمية بإرادة الشعب العظيم وحرص الشرفاء المخلصين من أجلها تهون التضحيات تفتدى بالغالي والثمين تباركها عناية المولى الرحيم باقية خالدة خلود الأبدين.

إننا وإذ نحيي الدور الوطني البارز لمؤسستنا العسكرية وجنود الوطن الأشاوس الصخرة الصلبة التي تتحطم عليها المؤامرات لنترحم على أرواح شهدائنا الأبرار الذين ضحوا بدمائهم الزكية من أجل الوطن وثورته ووحدته المباركة داعين المغرر بهم من أبناء ردفان النضال وعدن الشموخ وأبين الخير والضالع والحبيلين وحضرموت التاريخ والحكمة.. إلى رفض ثقافة الكراهية والأفكار الظلامية المناطقية والجهوية وإسقاط مؤامرات العملاء الخونة وتفويت الفرصة على الدعاوي التخريبية الانفصالية.. انتصاراً لمصالح الوطن وحفاظاً على مكاسب ومنجزات الثورة والوحدة وهي ذات الدعوة نوجهها لشرفاء صعدة لنبذ أراجيف الزيف وأفكار التشرذم والفرقة..

ليكن الحوار ملاذ الجميع والوحدة اليمنية في مقدمة الثوابت الوطنية والثورة والجمهورية والتعددية السياسية والمشاركة والديمقراطية غاية مقاصدنا وقيم.. تجمعنا.. توحدنا.. وقاسم مشترك لمغالبة الفتن والاصطفاف معاً من أجل مصالح اليمن وأمنه واستقراره وخدمة قضايا تقدمه وتطوره.

تسقط المؤامرة.. قدماً نمضي خلف القيادة السياسية الحكيمة من أجل البناء والتنمية.. الموت للأعداء العملاء الخونة.. المجد للوطن خلوداً للثورة والوحدة. ■

الهيئة الشعبية للدفاع عن الوحدة

الثلاثاء ٥/٥/٢٠٠٩م